المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

«السلام» الاميركي والتحرّك الفلسطيني

بعد انتهاء الحرب الخليجية، تتجه الانظار نحو مشاكل المنطقة الاخرى، وفي المقدّم منها قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتطرح الاسئلة حول مصداقية الشرعية الدولية التي جرت محاربة العراق تحت لوائها ولواء قراراتها الاثنتي عشرة.

وفي ضوء التحرّكات الدولية، والعربية، المرافقة لمرحلة ما بعد الحرب، وبغية مواجهتها، عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعات مطوّلة للبحث في المستجدات، من جوانبها المختلفة، وتابعت التحرّكات والاتصالات من اجل وضع آليات لتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ودرس المبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة الاميركية.

في هذا السياق، رأت أوساط اعلامية فلسطينية ان الملامح العامّة لمواصفات النظام الأمني الجديد للمنطقة، والتي تستهدف الولايات المتحدة الاميركية تحقيقه، يتمثّل في احكام السيطرة على منابع النفط العربي، ونهب الثروات، وفرض الهيمنة الاميركية على المنطقة، وتقديم ذلك كأنموذج جديد الى شعوب العالم الثالث، واقناع الدول الاوروبية بالموافقة عليه، وفق تقاسم مصالح يضمن الغلبة والسيادة للولايات المتحدة الاميركية، بما يمكنها من ان تضفي الملامح الاميركية على النظام الدولي (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٣/٣/١٩٩١).

ووفقاً لذلك، فانه بات من الواضح «ان عنوان المرحلة المقبلة، بالنسبة للشعب الفلسطيني، يتلخّص في الدفاع عن وحدة الشعب في الارض المحتلة، وخارجها، وفي التمسّك بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ككل، والعمل على تحصين المنظمة، سياسياً وتنظيمياً، بما يضمن افشالاً سريعاً للمناورات الاميركية ـ الاسرائيلية، وارغاماً سريعاً للاميركيين للرضوخ للواقع الصلب الذي يشكّله وجود الشعب الفلسطيني، ووحدة منظمته، ووحدانية تمثيلها له» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٧/٣/١٩٩١). فالمعركة هي، الآن، معركة التمثيل الفلسطيني والحقوق الوطنية الفلسطينية، والمطلوب فيها رأس م.ت.ف. وتجزئة الحل، وصولاً الى شطب الحقوق الفلسطينية. فالجانب الاميركي ـ الاسرائيلي أوضح أهدافه في هذه المسألة، وكانت: «لا لتقرير المصير، ولا للدولة المستقلة، ولا لـ م.ت.ف. ولا للمؤتمر الدولي الفعّال»؛ والمسألة كلها تنحصر في تحسين بعض مناحي الحياة المعيشية في الارض المحتلة تحت راية الحكم الذاتي، الامر الذي يفرض على المنظمة، والقوى الوطنية الفلسطينية كافة:

«١ ـ التمسّك الحازم بـ م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

«٢ ـ التمسّك ببرنامج الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٨٨.

«٣ ـ الاقلاع عن سياسة المراهنة على امكانية تحقيق المكاسب من خلال التساوق مع المشاريع الاميركية.

«٤ ـ دعم الانتفاضة، باعتبارها الضمانة الحقيقية لوحدة الشعب، والثورة، وتحقيق الانجازات» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٣/١٩٩١).

من جهة أخرى، أجمعت الاوساط الاعلامية الفلسطينية على ان الامور تبدو وكأنها عادت الى النقطة التي كانت عليها قبل انفجار الازمة الخليجية، في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠، والتي أوصلت اليها سياسة التعنّت الاسرائيلية وقرار القطيعة الاميركية مع م.ت.ف. في حزيران (يونيو) ١٩٩٠، وهي نقطة الجمود. وأوضحت الاوساط تلك، ان الازمة مع المنظمة سابقة على